المؤتمر الثامن للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

"رؤية برلمانية عربية استرشادية لتعزيز السيادة الرقمية العربية وحماية الخصوصية الوطنية في عصر التحول الرقمي"

النسخة المعتمدة من المؤتمر

27 يونيو 2026

يوم السبت 12 محرم 1448 هجرياً، الموافق 27 يونيو 2026 ميلادياً

القاهرة- مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

المؤتمر الثامن للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

نحن الاتحاد البرلماني العربي والبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية المجتمعون بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة، يوم السبت 12 محرم 1448 هجرياً، الموافق 27 يونيو 2026 ميلاديًا، في المؤتمر الثامن للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية،

- **إدراكاً منا للتحولات العميقة والمتسارعة التي يشهدها العالم في مجال التحول الرقمي، والتي أعادت تشكيل مفاهيم القوة والنفوذ والسيادة بين الدول، حيث أصبحت البيانات والبنية التحتية الرقمية والتقنيات المتقدمة من أهم الموارد الاستراتيجية في العصر الحديث،**
- **وإيماناً منا بأن ترسيخ السيادة الرقمية يمثل أحد المقومات الأساسية لحماية الأمن القومي للدول العربية، وصون استقلال قرارها الوطني، وتعزيز قدرتها على إدارة فضائها الرقمي بما يحقق مصالح شعوبها ويحفظ حقوق مواطنيها،**
- **وأخذاً في الاعتبار التحديات المتزايدة المرتبطة بالاعتماد المتنامي على التقنيات والمنصات الرقمية العابرة للحدود، وما قد يترتب عليها من مخاطر تتعلق بحماية البيانات والخصوصية الرقمية والأمن السيبراني والتأثير في الاستقرار المجتمعي والاقتصادي للدول،**
- **وانطلاقاً من قناعتنا بأن تعزيز السيادة الرقمية العربية يتطلب مقاربة استراتيجية شاملة تقوم على تطوير الأطر التشريعية المنظمة للبيئة الرقمية، وتعزيز البنية التحتية التقنية، وبناء القدرات البشرية المتخصصة، وترسيخ منظومات الأمن السيبراني، وصون القيم المجتمعية في الفضاء الرقمي،**
- **وإدراكاً لأهمية تعزيز التعاون والتكامل بين الدول العربية في مجالات الحوكمة الرقمية، بما يسهم في بناء منظومة رقمية عربية أكثر قدرة على حماية البيانات والمصالح الاستراتيجية، ويعزز الحضور العربي في صياغة قواعد الحوكمة الرقمية على المستوى الدولي،**
- **وانطلاقاً من الدور المحوري الذي تضطلع به البرلمانات والمجالس التشريعية العربية في تطوير الأطر القانونية الداعمة للتحول الرقمي، ومواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة، ودعم السياسات العامة التي تعزز الأمن الرقمي والاستقلال التكنولوجي للدول العربية،**
- **واستكمالاً للجهود البرلمانية العربية المشتركة في التعامل مع القضايا الاستراتيجية التي تهم الأمة العربية، ورغبةً منا في الإسهام في بلورة رؤية برلمانية عربية مشتركة لتعزيز السيادة الرقمية العربية في عصر التحول الرقمي، بما يدعم جهود الدول العربية في بناء فضاء رقمي آمن ومستقل وقادر على مواكبة التحولات المتسارعة في الاقتصاد الرقمي العالمي،**

نعتمد هذه الرؤية البرلمانية العربية الاسترشادية بشأن تعزيز السيادة الرقمية العربية، ونرفعها إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة الدول العربية للنظر في دعم ما تضمنته من مبادئ وتوصيات خلال أعمال القمة العربية المقبلة.

فهرس المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
	ديباجة	
	مقدمة	
	المحور الأول: الأركان الرئيسية لتحقيق السيادة الرقمية	
أولاً:	الركن التشريعي: البنية التشريعية الخاصة بحماية البيانات الوطنية	4
ثانياً:	الركن التقني: البنية التحتية الرقمية	4
ثالثاً:	الركن الأمني: تعزيز الأمن السيبراني في مواجهة الجرائم الإلكترونية	5
رابعاً:	الركن البشري: الكفاءات الوطنية والكوادر المتخصصة	5
خامساً:	الركن القيمي: حماية الخصوصية الثقافية والقيم المجتمعية في الفضاء الرقمي	6
	المحور الثاني: التوصيات والسياسات المقترحة لتعزيز السيادة الرقمية العربية	
أولاً:	تعزيز الإطار التشريعي العربي للسيادة الرقمية	7
ثانياً:	تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز التكامل التقني العربي	8
ثالثاً:	تعزيز منظومة الأمن السيبراني العربي ومكافحة الجرائم الإلكترونية	9
رابعاً:	تنمية الكفاءات البشرية وبناء القدرات الرقمية العربية	10
خامساً:	تنظيم المحتوى الرقمي وصون القيم المجتمعية العربية في الفضاء الرقمي	12
	خاتمة	

مقدمة:

يشهد العالم تحولًا رقميًا غير مسبوق، أعاد تشكيل مفاهيم القوة والنفوذ والسيادة بين الدول، حيث أصبحت البيانات والمعلومات الرقمية موردًا استراتيجيًا لا يقل أهمية عن الموارد الطبيعية أو القدرات العسكرية. ولم تعد السيادة الوطنية في العصر الحديث محصورة في حدود جغرافية أو أدوات ردع تقليدية، بل امتدت إلى فضاء سيبراني عابر للحدود، بات يمثل ساحة رئيسية للتنافس الدولي، وأداة للتأثير السياسي والاقتصادي والأمني.

وفي هذا السياق، برز مفهوم السيادة الرقمية بوصفه أحد المفاهيم المحورية في الخطاب السياسي والقانوني والاقتصادي المعاصر. ولا يقتصر هذا المفهوم على امتلاك الدولة لبنيتها التحتية التكنولوجية أو إدارتها فحسب، بل يشمل قدرتها على إدارة وحماية بياناتها الوطنية، وصون خصوصية مواطنيها، وضبط التدفقات الرقمية العابرة للحدود، بما يضمن تحقيق مصالحها الاستراتيجية وتعزيز أمنها القومي واستقلال قرارها السيادي في الفضاء الرقمي. وانطلاقًا من هذه التحولات المتسارعة، لم يعد التعامل مع قضايا السيادة الرقمية خيارًا تقنيًا أو شأنًا تنظيميًا محدود النطاق، بل أصبح مسألة سيادية واستراتيجية تتطلب رؤية شاملة وإرادة سياسية فاعلة.

كما أن السيادة الرقمية لا تقتصر على حماية البيانات والبنية التحتية الرقمية وصون الأمن الوطني فحسب، بل تمتد لتشمل تعظيم القيمة الاقتصادية للبيانات باعتبارها أحد أهم الأصول الاستراتيجية في الاقتصاد الرقمي الحديث، والاستفادة منها في دعم الابتكار وتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي والخدمات الرقمية المتقدمة، وتعزيز القدرة التنافسية للدول العربية وجذب الاستثمارات النوعية في القطاعات التكنولوجية الواعدة، بما يحقق التوازن بين متطلبات الحماية والسيادة من جهة، ومتطلبات التنمية الاقتصادية والتحول الرقمي من جهة أخرى.

وفي الإطار العربي، تزداد الحاجة إلى مقاربة عربية تتجاوز الجهود الوطنية المنفردة، لتعزيز التكامل في التشريعات الرقمية، وتأسيس تعاون عربي قادر على حماية المصالح العربية في الفضاء الرقمي. فالتحديات العابرة للحدود لا يمكن مواجهتها إلا بأدوات عابرة للحدود، وبموقف عربي موحد يرسخ مبادئ السيادة الرقمية، ويعزز الحضور العربي في صياغة قواعد الحوكمة الرقمية العالمية، بما يضمن تحقيق الأمن الرقمي والتنمية المستدامة والاستقلال الاستراتيجي.

وإذا ما أخذ في الاعتبار أن الاقتصاد العالمي يشهد متغيرات متسارعة واضطرابات متزايدة في سلاسل الإمداد التقنية والبنى والخدمات السحابية، وما قد ينشأ عن خضوع مزودي الخدمات الرقمية للتشريعات ذات الامتداد خارج إقليم الدولة من آثار على سرية البيانات الوطنية والسيطرة السيادية عليها، فإننا نؤكد أهمية تطوير قدرات عربية وطنية ومشتركة تكفل حماية البيانات الحساسة، وتحد من التبعية التقنية، وتعزز استمرارية الخدمات الرقمية الحيوية.

ومن ثم، تهدف هذه الرؤية إلى بلورة رؤية برلمانية عربية شاملة لتعزيز السيادة الرقمية في ظل التحول الرقمي العالمي، من خلال وضع أطر استرشادية تدعم تطوير التشريعات الوطنية، وتعزز التنسيق والتكامل بين البرلمانات العربية، بما يسهم في حماية البيانات والمصالح الاستراتيجية، وترسيخ مبادئ الأمن الرقمي، وتحفيز الابتكار والتنمية المستدامة، ويعزز من قدرة الدول العربية على صياغة مستقبلها الرقمي وفقًا لأولوياتها الوطنية ومصالحها الجماعية.

وتتوزع هذه الرؤية على محورين رئيسيين؛ **المحور الأول**: يتناول الأركان الأساسية التي تقوم عليها السيادة الرقمية ومدى توافرها في السياق العربي، من حيث البنية التحتية والتشريعات والقدرات المؤسسية والتقنية والبشرية. أما **المحور الثاني**: فيقدم مجموعة من التوصيات والسياسات المقترحة الرامية إلى تعزيز السيادة الرقمية العربية في ظل التحول الرقمي المتسارع، بما يدعم التكامل العربي ويعزز الأمن الرقمي العربي.

المحور الأول: الأركان الرئيسية لتحقيق السيادة الرقمية.

يُعد مفهوم السيادة الرقمية من المفاهيم الحديثة نسبيًا، ويقصد به قدرة الدولة على ممارسة سلطتها القانونية والتنظيمية الكاملة على بياناتها الوطنية، وبنيتها التحتية الرقمية، وأنظمتها المعلوماتية، بما يضمن حماية الأمن القومي، وصون الحقوق والحريات الرقمية للأفراد، واستقلالية القرار الوطني في الفضاء الرقمي. وتقوم السيادة الرقمية على مجموعة من الأركان المتكاملة التي لا يمكن تحقيقها بصورة جزئية أو منفصلة، إذ يُشكل كل ركن منها عنصرًا داعمًا للآخر، ضمن منظومة شاملة تعكس قدرة الدولة على إدارة فضائها الرقمي بكفاءة واستقلالية. ويمكن تحديد هذه الأركان على النحو التالي:

أولاً: الركن التشريعي: البنية التشريعية الخاصة بحماية البيانات الوطنية.

تتحقق السيادة الرقمية بمجموعة التدابير التشريعية التي تعتمدها الدولة لحماية بيانات الأفراد والمؤسسات داخل إقليمها، ومنع إساءة استخدامها أو نقلها أو معالجتها خارج الأطر القانونية المشروعة. ويمكن التمييز هنا بين ثلاثة مستويات من البيانات، الأول: بيانات بالغة الحساسية: وتشمل البيانات ذات الصلة بالأمن القومي والمصالح الاستراتيجية للدولة، ويكون الأصل تخزينها ومعالجتها داخل الدولة. والثاني: بيانات حساسة: وتشمل البيانات التي تتطلب مستويات مرتفعة من الحماية، ويجوز تخزينها أو معالجتها داخل النطاق العربي وفق الضوابط القانونية المعتمدة. والثالث: بيانات عامة: وهي البيانات التي لا يترتب على تداولها أو نقلها مخاطر على الأمن القومي أو المصالح الاستراتيجية، وتخضع للقواعد المنظمة لتدفق البيانات عبر الحدود.

وكان الهجوم الإلكتروني "وانا كراي" WannaCry الذي أثر على 200 ألف ضحية في 150 دولة حول العالم في عام 2017، نقطة تحول دفعت العديد من الحكومات إلى سنّ قوانين صارمة لتنظيم تخزين البيانات ومعالجتها وحمايتها. وفي حين قطعت بعض الدول العربية شوطًا متقدمًا في تنظيم هذا المجال بسنّ تشريعات وطنية لحماية البيانات، لا تزال دول أخرى تعتمد على أطر جزئية أو تفتقر إلى تشريع وطني شامل، وهو ما يخلق فجوات تشريعية في البيئة الرقمية العربية. وعليه، فإن تعزيز الركن التشريعي للسيادة الرقمية العربية يتطلب العمل نحو تقارب تشريعي عربي في هذا المجال، على نحو ما سيتم تناوله تفصيلاً في المحور الثاني المتعلق بالتوصيات.

ثانياً: الركن التقني: البنية التحتية الرقمية.

تمثل البنية التحتية الرقمية أحد الأعمدة الجوهرية للسيادة الرقمية، إذ ترتبط ارتباطًا مباشرًا بقدرة الدولة على التحكم في أدواتها التقنية وتقليل مستويات الاعتماد على مزودي التكنولوجيا الأجانب. فكلما امتلكت الدولة قدرات تقنية محلية متقدمة، كلما تعززت قدرتها على حماية بياناتها وصياغة سياساتها الرقمية باستقلالية أكبر.

وتتكون البنية التحتية الرقمية من مكونين رئيسيين متكاملين، **الأول**: المكون المادي، ويشمل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية، ومراكز البيانات، والأقمار الصناعية، وكابلات الألياف الضوئية، والشرائح الإلكترونية، وأجهزة الحاسب وأنظمة التخزين والمعالجة. ويُعد هذا المكون الأساس الملموس الذي تقوم عليه جميع الخدمات والتطبيقات الرقمية. **والثاني**: المكون غير المادي، ويتمثل في البرمجيات، وأنظمة التشغيل، والخوارزميات، ومنصات الحوسبة السحابية، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وقواعد البيانات، والتطبيقات الرقمية المختلفة. ويكتسب هذا المكون أهمية متزايدة نظرًا لارتباطه بإدارة البيانات وتحليلها واتخاذ القرار، ما يجعله عنصرًا حاسمًا في معادلة القوة الرقمية.

وبالنسبة للدول العربية، فقد شهدت خلال السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في مجال تأسيس البنية التحتية الرقمية، إدراكًا لأهميتها في دعم التحول الرقمي وترسيخ السيادة الرقمية، إلا أن التحدي الرئيسي ما يزال يكمن في استمرار الاعتماد على موردي التكنولوجيا العالميين في المعدات الأساسية والشرائح الإلكترونية وأنظمة التشغيل ومنصات الحوسبة السحابية، فضلاً عن محدودية القدرات العربية في تصنيع المكونات التكنولوجية المتقدمة، لا سيّما أشباه الموصلات والبنى السحابية السيادية واسعة النطاق.

وعليه، فإن تعزيز هذا الركن يتطلب الانتقال من مرحلة استهلاك التكنولوجيا إلى مرحلة إنتاجها وتوطينها، عبر استراتيجيات عربية مشتركة لدعم الصناعات الرقمية، وتحفيز الابتكار، وبناء منظومات بحث وتطوير متقدمة، بما يقلل من مستويات التبعية التقنية ويعزز الاستقلال الرقمي العربي على المدى الطويل، وسيتم تناول ذلك تفصيلاً في محور التوصيات.

ثالثاً: الركن الأمني: تعزيز الأمن السيبراني في مواجهة الجرائم الإلكترونية.

لا يمكن تناول موضوع السيادة الرقمية دون إيلاء الأمن السيبراني مكانته المحورية، إذ يمثل الركيزة الأساسية لحماية الفضاء الرقمي للدولة، وصون بنيتها التحتية الحيوية، وتأمين بياناتها ومؤسساتها في مواجهة تهديدات وهجمات إلكترونية عابرة للحدود تتسم بالتعقيد والتطور المتسارع. وعليه، فإن الأمن السيبراني لم يعد مسألة تقنية بحتة، بل غدا عنصرًا جوهريًا في معادلة السيادة الرقمية.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية تعزيز المرونة الرقمية باعتبارها أحد المقومات المكملة للسيادة الرقمية، والتي تعبر عن قدرة الدول والمؤسسات على ضمان استمرارية الخدمات الرقمية والتعافي السريع من الأزمات والهجمات السيبرانية والأعطال التقنية والكوارث الرقمية، بما يحافظ على استقرار الخدمات الحيوية ويعزز الثقة في البيئة الرقمية.

وقد سعت الدول العربية، خاصة في العقد الأخير، لتعزيز أمنها السيبراني عبر عدة مسارات، منها وضع استراتيجيات وطنية للأمن السيبراني، وسنّ تشريعات مستقلة في هذا المجال، وإنشاء هيئات وطنية متخصصة في مجال الأمن السيبراني، وإطلاق برامج تدريب لتأهيل كوادر وطنية متخصصة في هذا المجال. ولكن ما تزال هناك دول عربية لم تصدر بعد تشريعات مستقلة تتصدى لمسألة الأمن السيبراني وإنما تعالجها من خلال نصوص متفرقة ضمن قوانين العقوبات أو الاتصالات أو حماية البيانات، وما تزال هناك دول عربية أخرى لم تعتمد استراتيجيات وطنية متخصصة في هذا المجال. كذلك، ما يزال التعاون العربي المؤسسي في مجال تبادل المعلومات والاستجابة للحوادث السيبرانية في بداياته، مقارنة ببعض التكتلات الإقليمية الأخرى، الأمر الذي يستدعي تعزيز التنسيق والتعاون العربي في هذا المجال.

رابعاً: الركن البشري: الكفاءات الوطنية والكوادر المتخصصة.

تمثل الكفاءات الوطنية المؤهلة حجر الزاوية في بناء السيادة الرقمية، إذ لا يمكن لأي دولة أن ترسخ استقلالها الرقمي أو تطور بنيتها التحتية التقنية دون رأس مال بشري يمتلك المهارات والمعرفة اللازمة لإدارة وتشغيل وتطوير المنظومات الرقمية المتقدمة، ويعد ذلك شرطًا أساسيًا للانتقال من موقع المستهلك للتكنولوجيا إلى موقع المنتج والمطوّر لها. لذلك، يمكن القول أن الدول التي تفتقر إلى قاعدة بشرية مؤهلة في هذا المجال وتعتمد في تشغيل وصيانة أنظمتها الرقمية الحيوية على خبرات خارجية، تظل عرضة للتبعية التقنية والاقتصادية وتعرض أمنها السيبراني للهجمات الرقمية وأمنها القومي للتجسس، وهو ما يؤثر في قدرتها على حماية بياناتها، وضمان استمرارية خدماتها، واتخاذ قراراتها الرقمية بصورة مستقلة.

وفي العالم العربي، فقد شهدت السنوات الأخيرة إطلاق خطط وطنية لبناء كوادر متخصصة في المجالات الرقمية المتقدمة، وشملت هذه الجهود إنشاء أكاديميات ومراكز تدريب وطنية متخصصة في هذه المجالات، وإدماج البرمجة والذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة ضمن المناهج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة (بما في ذلك البرامج الجامعية)، فضلاً عن دعم الشركات الناشئة في هذه المجالات.

ولكن على الرغم من هذه الجهود، فإن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من المبادرات الوطنية المتفرقة إلى بناء منظومة عربية أكثر تكاملًا لتنمية الكفاءات البشرية المتخصصة في مجالات التحول الرقمي، وهو ما سيتم تناوله بشيء من التفصيل في المحور الثاني المتعلق بالتوصيات.

خامساً: الركن القيمي: حماية الخصوصية الثقافية والقيم المجتمعية في الفضاء الرقمي.

لا تكتمل السيادة الرقمية دون امتلاك القدرة على إدارة المحتوى الرقمي الوارد عبر المنصات العالمية بما يتسق مع القيم والخصوصية الثقافية للمجتمعات العربية. فالفضاء الرقمي، رغم كونه مجالًا عالميًا مفتوحًا، أصبح أحد أبرز أدوات التأثير في الرأي العام، وصياغة الاتجاهات الاجتماعية، بل والتدخل غير المباشر في الاستقرار السياسي والاقتصادي للدول. وقد أظهرت التجارب الدولية أن منصات التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية الكبرى قد تستغل في نشر خطاب الكراهية، أو التضليل الإعلامي، أو حملات التلاعب بالرأي العام، أو بث محتوى غير ملائم يستهدف فئات عمرية حساسة، بما في ذلك بعض الألعاب الإلكترونية أو المواد الرقمية التي لا تراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية للدول.

ومن ثم فإن حماية المجال الرقمي الوطني لا تعني الانغلاق أو تقييد الانفتاح المعرفي، بل تعني ممارسة حق سيادي ومشروع في تنظيم المحتوى الرقمي بما يحقق التوازن بين حرية التعبير وصون الأمن المجتمعي، وحماية النشء، والحفاظ على الاستقرار العام، ويتطلب ذلك تطوير أطر تشريعية واضحة للتنظيم والضبط للمساحات الرقمية داخل النطاق الوطني، وتعزيز القدرات التقنية لتطوير خوارزميات وآليات رصد تلقائي للخطاب الكراهية والمحتوى التحريضي، ومحاولات التلاعب المنظم بالرأي العام، ووضع معايير لحماية الفئات العمرية الصغيرة (الأطفال) من المحتوى غير الملائم، وهذا ما سيتم تناوله أيضاً في المحور التالي من الرؤية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الركن المهم للغاية هو محصلة طبيعية للأركان السابقة؛ إذ لا يمكن تنظيم المحتوى الرقمي الوارد من الخارج، أو تطوير آليات فعّالة لتنقيحه ورصده، دون وجود بنية تشريعية متماسكة، وبنية تحتية تقنية متقدمة، وكفاءات وطنية مؤهلة، وقدرات قوية في مجال الأمن السيبراني. فهذه العناصر مجتمعة هي التي تمكّن الدولة من ممارسة سيادتها الرقمية بصورة متوازنة وفعّالة.

المحور الثاني: التوصيات والسياسات المقترحة لتعزيز السيادة الرقمية العربية.

في ضوء التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال التحول الرقمي، وما تفرضه من تحديات وفرص أمام الدول العربية، تبرز أهمية تبني مقاربة عربية متكاملة لتعزيز السيادة الرقمية، تقوم على تطوير الأطر التشريعية، وتعزيز البنية التحتية التقنية، وبناء القدرات البشرية، وترسيخ الأمن السيبراني، وصون الخصوصية الثقافية والقيم المجتمعية في الفضاء الرقمي.

وانطلاقًا مما تناولته هذه الرؤية من تحليل لأبعاد السيادة الرقمية وأركانها الرئيسية في السياق العربي، يتناول هذا المحور مجموعة من التوصيات العملية القابلة للتطبيق، التي تستهدف تعزيز التعاون والتكامل بين الدول العربية في مجال السيادة الرقمية. وتتوزع هذه التوصيات على الأركان الخمسة التي تناولتها الرؤية في المحور السابق، بما يضمن ارتباطها المباشر بكلٍ من: الركن التشريعي، والركن التقني، والركن الأمني، والركن البشري، والركن القيمي للسيادة الرقمية العربية.

أولًا: تعزيز الإطار التشريعي العربي للسيادة الرقمية.

اتضح من المحور الأول أن الإطار التشريعي يمثل أحد الركائز الأساسية لتعزيز السيادة الرقمية العربية، إذ يحدد القواعد المنظمة للبيئة الرقمية ويضمن حماية البيانات وتنظيم استخدام التقنيات الحديثة بما يحقق التوازن بين الانفتاح الرقمي وصون المصالح الوطنية. وفي هذا السياق، تطرح الرؤية مجموعة من المقترحات التي تعزز المنظومة التشريعية العربية الداعمة للسيادة الرقمية، وذلك على النحو التالي:

(1)- إعداد مدونة عربية استرشادية للمبادئ التشريعية الرقمية: توصي الرؤية بأن يعمل البرلمان العربي بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على إعداد مدونة عربية استرشادية تتضمن مجموعة من المبادئ العامة المنظمة للتشريعات الرقمية، بما يشمل مجالات حماية البيانات، ومكافحة الجرائم الإلكترونية، وتنظيم مسؤولية المنصات الرقمية، وحوكمة تقنيات الذكاء الاصطناعي، والشفافية في إدارة الخوارزميات.

وتهدف هذه المدونة إلى توفير إطار مرجعي يدعم جهود تحديث التشريعات الوطنية، ويسهم في تعزيز التقارب التشريعي بين الدول العربية بما يتواكب مع التحولات المتسارعة في البيئة الرقمية. ويمكن للبرلمانات والمجالس العربية الاسترشاد بالمبادئ الواردة في هذه المدونة في إعداد أو تعديل التشريعات الوطنية ذات الصلة بالمجال الرقمي، بما يعزز الاتساق التشريعي العربي ويواكب التطورات التقنية العالمية. ولا يحول إعداد هذه المدونة دون تطوير أطر تشريعية استرشادية أكثر تخصصًا في بعض المجالات ذات الطبيعة المحورية في منظومة السيادة الرقمية، وفي مقدمتها حماية البيانات.

(2)- تعزيز التقارب التشريعي العربي في مجال حماية البيانات: بالنظر إلى وجود تباين ملحوظ بين الدول العربية في الأطر التشريعية المنظمة لحماية البيانات، سواء من حيث حداثة القوانين، أو نطاق تطبيقها، توصي الرؤية، بالاستفادة من القوانين الاسترشادية التي أعدها البرلمان العربي سابقاً في هذا المجال، ومنها "قانون حماية وتعزيز الأمن السيبراني في الدول العربية" الصادر في أكتوبر 2021، وقانون "حماية الخصوصية ومكافحة الابتزاز الإلكتروني في الدول العربية الصادر في يناير 2022، وقانون الذكاء الاصطناعي الصادر في فبراير 2022، لتكون آلية مرجعية تسترشد بها الدول التي لم تعتمد بعد تشريعات مستقلة في هذا المجال، كما يمكن للدول الأخرى التي لديها تشريعات وطنية بالفعل الاستفادة منها في مراجعة وتحديث هذه التشريعات، بما يعزز التقارب التشريعي العربي في مجال حماية البيانات.

(3)- إنشاء إطار عربي لتنظيم تدفقات البيانات عبر الحدود (Cross-Border Data Flow): في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها عصر التحول الرقمي والخدمات السحابية، أصبحت البيانات تتدفق عبر الحدود بصورة مستمرة، سواء لأغراض التجارة الرقمية أو تشغيل المنصات والخدمات الإلكترونية، وقد يترتب على ذلك نقل البيانات الحساسة خارج النطاق السيادي للدول دون ضمانات كافية لحمايتها. وفي هذا السياق، توصي الرؤية بالعمل على تطوير إطار عربي استرشادي لتنظيم تدفقات البيانات عبر الحدود، يحدد المبادئ العامة لنقل البيانات بين الدول العربية أو إلى خارجها، وفق ضوابط واضحة وآمنة، بما يعزز التكامل الرقمي العربي، ويمهد لبناء سوق رقمية عربية مشتركة تدعم مبدأ السيادة الرقمية العربية.

(4)- إنشاء قاعدة بيانات عربية موحدة للتشريعات الرقمية: توصي الرؤية بالعمل على إنشاء منصة إلكترونية عربية موحدة تعنى بتجميع ونشر التشريعات واللوائح ذات الصلة بالتحول الرقمي في الدول العربية، بما يشمل قوانين حماية البيانات، والجرائم الإلكترونية، والتجارة الرقمية، وتنظيم المنصات الرقمية. وتهدف هذه المنصة إلى تيسير تبادل المعرفة والخبرات التشريعية ودعم جهود التقارب التشريعي بين الدول العربية في المجال الرقمي، على أن تقوم البرلمانات والمجالس العربية بالمساهمة في تغذية هذه المنصة وتحديث محتواها بشكل دوري، من خلال الوحدات البحثية واللجان المختصة، بما يضمن توفير قاعدة معرفية محدثة تدعم عملية تطوير التشريعات الرقمية في العالم العربي.

(5)- تبادل الخبرات بين التجارب البرلمانية الرقمية الناجحة: تشجع الرؤية على وضع آلية عربية منتظمة لعرض التجارب البرلمانية الرقمية واستعراض المبادرات الناجحة، وتبادل أفضل الممارسات بين المجالس والبرلمانات العربية وتنظيم لقاءات دورية متخصصة لاستعراض هذه التجارب، بما يسهم في تطوير نموذج عربي متقدم للبرلمان الرقمي، ويعزز قدرة المؤسسات التشريعية العربية على مواكبة التحولات التقنية المتسارعة.

ثانيًا: تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز التكامل التقني العربي:

انطلاقاً مما تمثله البنية التحتية الرقمية من أهمية بالغة في ترسيخ السيادة الرقمية العربية، تأتي أهمية تعزيز التعاون والتكامل بين الدول العربية في هذا المجال، بما يسهم في تقليل الاعتماد المفرط على مزودي التكنولوجيا الخارجيين، وبما يدعم بناء منظومة رقمية عربية أكثر قدرة على مواكبة التحولات العالمية في المجال الرقمي. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة لبعض التوصيات، وذلك على النحو التالي:

(1)- إنشاء بنية سحابية عربية مشتركة (Arab Cloud): تحث الرؤية على إنشاء بنية سحابية عربية مشتركة تستند إلى مراكز بيانات موزعة في عدد من الدول العربية، بما يتيح استضافة البيانات والخدمات الرقمية داخل النطاق الإقليمي العربي، ويعزز أمن البيانات والسيادة الرقمية.

(2)- تطوير شبكات الربط الرقمي والكابلات الإقليمية: تؤكد الرؤية على أهمية التعاون بين الدول العربية في تطوير شبكات الربط الرقمي الإقليمي، بما يشمل الاستثمار في الكابلات البحرية والبرية للألياف الضوئية، ويشمل ذلك دراسة إنشاء كابلات بحرية عربية جديدة تربط الدول العربية ببعضها مباشرة دون المرور عبر دول أخرى، وكذلك إنشاء نقاط تبادل إنترنت إقليمية لتقليل اعتماد حركة البيانات العربية على الخارج، بما يدعم تدفق البيانات بكفاءة وأمان بين الدول العربية ويعزز التكامل الرقمي بينها.

(3)- دعم إنشاء منظومة عربية لصناعة التقنيات المتقدمة: تدعو الرؤية إلى إقامة شراكات عربية في مجالات تصنيع التقنيات الاستراتيجية، بما في ذلك الشرائح الإلكترونية وأشباه الموصلات، على نحو يسهم في تقليل الاعتماد على سلاسل التوريد الخارجية، ويعزز القدرة التنافسية للدول العربية في الصناعات التكنولوجية المتقدمة. كما تدعو إلى دعم وضع معايير عربية مشتركة لشبكات الاتصالات الحديثة، وتشجيع توطين وتصنيع جزء من مكوناتها وتقنياتها داخل المنطقة العربية، بما يعزز الأمن الرقمي والسيادة التقنية للدول العربية.

(4)- دعم الصناعات الرقمية العربية وتوطين التكنولوجيا: تدعو الرؤية إلى تشجيع الاستثمار في الصناعات الرقمية والتكنولوجية العربية، ودعم الشركات الناشئة والمشروعات الابتكارية في مجالات البرمجيات والحوسبة السحابية والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، وتعزيز نقل وتوطين التكنولوجيا وبناء سلاسل قيمة رقمية عربية متكاملة، بما يسهم في تقليل الاعتماد على التقنيات المستوردة، وتعزيز التنافسية والابتكار، وترسيخ مقومات السيادة الرقمية العربية.

(5)- دعم نقل المعرفة وتبادل الخبرات في المجال الرقمي بين الدول العربية: تؤكد الرؤية على أهمية تعزيز التعاون بين الدول العربية في مجال تبادل الخبرات الفنية المرتبطة بتطوير البنية التحتية الرقمية، ولا سيَّما في مجالات إنشاء وتشغيل مراكز البيانات وشبكات الاتصالات والخدمات السحابية، بما يتيح الاستفادة من التجارب العربية الناجحة في هذا المجال. ويسهم هذا التعاون في بناء قدرات تقنية عربية أكثر تكاملًا، ويعزز الاعتماد على الكفاءات والخبرات المحلية، بما يدعم ترسيخ مقومات السيادة الرقمية العربية ويقوي فرص التكامل العربي في المجال الرقمي.

(6) - دعم تطوير نماذج وتقنيات ذكاء اصطناعي عربية: تدعو الرؤية إلى تشجيع تطوير نماذج ذكاء اصطناعي عربية تستند إلى بيانات ومحتوى يعكسان الخصوصية اللغوية والثقافية العربية، ودعم إنشاء مستودعات ومكتبات بيانات عربية موثوقة تخدم أغراض البحث والتطوير والابتكار، بما يسهم في تعزيز الاستقلال التقني العربي وترسيخ مقومات السيادة الرقمية.

(7)- إمكانية تطوير منظومة عربية مترابطة للبنى والخدمات السحابية السيادية، تستند إلى مراكز بيانات معتمدة وموزعة في الدول العربية الراغبة، وفق دراسات جدوى فنية وقانونية وأمنية، وبما يراعي التشريعات الوطنية وتصنيفات البيانات ومتطلبات الأمن الوطني لكل دولة، ويضمن قابلية التشغيل البيني واستمرارية الخدمات وحماية البيانات من الخضوع غير المنضبط لولايات قانونية أجنبية.

ثالثًا: تعزيز منظومة الأمن السيبراني العربي ومكافحة الجرائم الإلكترونية.

في ظل التزايد المستمر في حجم وتعقيد الهجمات الإلكترونية العابرة للحدود التي تستهدف البنية التحتية الحيوية والأنظمة الحكومية والاقتصادات الوطنية وما يمثله ذلك من تحدي رئيسي للسيادة الرقمية العربية، تبرز أهمية تبني مقاربة عربية أكثر تكاملًا لتعزيز الأمن السيبراني، بما يسهم في حماية الفضاء الرقمي العربي ودعم مقومات السيادة الرقمية، وذلك على النحو التالي:

(1)- تعزيز التعاون الأمني العربي في مواجهة الجرائم السيبرانية: تؤكد الرؤية على أهمية تطوير آليات للتعاون الأمني بين الدول العربية في مجالات تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية، بما يشمل إنشاء قنوات اتصال بين الجهات المختصة بالأمن السيبراني وإنفاذ القانون، على نحو يسهم في تحسين القدرة على رصد الهجمات الإلكترونية العابرة للحدود والاستجابة لها بصورة أكثر فاعلية.

(2)- التقارب التشريعي العربي في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية: تؤكد الرؤية على ضرورة تطوير وتحديث التشريعات الوطنية المتعلقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية بما يتواكب مع التطور المتسارع في أنماط الجرائم الرقمية، والعمل كذلك على تعزيز التقارب بين الأطر التشريعية العربية في هذا المجال. وفي هذا السياق، توصي الرؤية بالاسترشاد بالقانون العربي الاسترشادي للأمن السيبراني الصادر عن البرلمان العربي عام 2021، باعتباره إطارًا مرجعيًا يمكن أن يسهم في دعم جهود توحيد المفاهيم والمعايير القانونية ذات الصلة، وتطوير التشريعات الوطنية بما يتلاءم مع طبيعة التهديدات السيبرانية المتسارعة والعابرة للحدود.

(3)- **تشجيع إنشاء مراكز وطنية للاستجابة للحوادث السيبرانية:** توصي الرؤية بتعزيز قدرات الدول العربية في مجال الاستجابة للحوادث السيبرانية من خلال إنشاء وتطوير فرق الاستجابة للطوارئ المعلوماتية ومراكز الأمن السيبراني الوطنية، نظرًا لأهمية هذه المراكز في الرصد المبكر للهجمات الإلكترونية والتعامل معها والحد من آثارها. ففي حين بادرت دول عربية إلى إنشاء هذه المراكز، فإن الكثير من الدول العربية الأخرى لم تأخذ هذه الخطوة المهمة بعد. كما تبرز الحاجة إلى تشجيع التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات بين مراكز الأمن السيبراني الدول العربية.

وفي هذا الإطار، يمكن أن يضطلع مجلس وزراء الأمن السيبراني العرب المنشأ حديثاً بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، بدور محوري كآلية عربية للتنسيق بين هذه المراكز والوحدات الوطنية المعنية بالأمن السيبراني في الدول العربية، وذلك من خلال دراسة تطوير منصات وآليات عربية مشتركة وآمنة لتبادل المعلومات والإنذارات المبكرة المتعلقة بالتهديدات والهجمات السيبرانية بين الجهات الوطنية المختصة، بما يسهم في تعزيز سرعة الاستجابة ورفع مستوى الجاهزية الجماعية للدول العربية.

(4)- **تعزيز التعاون العربي لمواجهة الجرائم الرقمية الموجهة ضد الأطفال:** تؤكد الرؤية أهمية تعزيز التعاون القضائي والأمني بين الدول العربية لمواجهة الجرائم الرقمية المرتبطة بالتحريض على العنف أو التطرف أو الانتحار، وغيرها من الممارسات الضارة التي تستهدف الأطفال عبر المنصات الرقمية، بما يسهم في توفير بيئة رقمية أكثر أمانًا للفئات العمرية الصغيرة.

(5)- **تعزيز التعاون والتنسيق العربي لمواجهة الاستخدامات الإرهابية للفضاء الرقمي،** بما في ذلك جرائم التجنيد الإلكتروني والتمويل الرقمي للإرهاب، وتبادل الخبرات والمعلومات ذات الصلة، بما يسهم في حماية الأمن والاستقرار في الدول العربية.

(6)- **دعم التعاون العربي في رصد التهديدات السيبرانية المستقبلية والاستعداد** لها، بما في ذلك التحديات المرتبطة بتطور الحوسبة الكمية وتأثيرها المحتمل على أنظمة التشفير الحالية، والعمل على تبادل الخبرات وتطوير القدرات الفنية اللازمة لضمان أمن البنية التحتية الرقمية العربية واستمرارية حمايتها.

(7)- **تشجيع تبني أفضل الممارسات والمعايير الخاصة بأمن البرمجيات والأنظمة** الرقمية المستخدمة في القطاعات الحيوية والحكومية، بما يعزز موثوقيتها ويحد من المخاطر والثغرات السيبرانية المحتملة.

(8)- **دعم إعداد وتنفيذ الاستراتيجية العربية للأمن السيبراني:** تؤكد الرؤية أهمية دعم الجهود الجارية التي يقوم بها مجلس وزراء الأمن السيبراني العرب من أجل إعداد الاستراتيجية العربية للأمن السيبراني، التي صدر بشأنها قرار المجلس الوزاري في دورته العادية الأولى، والعمل على تعزيز التعاون بين الدول العربية في تنفيذ ما ستتضمنه الاستراتيجية من أهداف وبرامج مشتركة. وفي هذا السياق، تبرز أهمية إشراك البرلمانات والمجالس العربية في الجهود المتعلقة بإعداد وتنفيذ الاستراتيجية العربية للأمن السيبراني، نظرًا لما تضطلع به البرلمانات من أدوار أساسية في تطوير الأطر التشريعية. وانطلاقًا من ذلك، تدعو الرؤية القائمين على إعداد الاستراتيجية العربية للأمن السيبراني إلى إتاحة مساحة مناسبة لمشاركة البرلمانيين العرب في مراحل صياغة الاستراتيجية ومتابعة تنفيذها، بما يعزز التكامل بين الأدوار التشريعية والتنفيذية في هذا المجال.

رابعًا: تنمية الكفاءات البشرية وبناء القدرات الرقمية العربية:

إن بناء القدرات البشرية والكفاءات الوطنية المتخصصة، وتحفيز البحث والتطوير في المجالات التقنية المتقدمة، لم يعد خيارًا تنمويًا فحسب، بل ضرورة استراتيجية لضمان ترسيخ السيادة الرقمية العربية وتعزيز أمنها واستقلالها في الفضاء الرقمي. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون العربي في مجال تنمية المهارات الرقمية وبناء القدرات البشرية، بما يسهم في تقليص فجوة المهارات الرقمية، ودعم انتقال الدول العربية من موقع المستهلك للتكنولوجيا إلى موقع المنتج والمطور لها. وفي هذا المجال، يمكن الإشارة إلى التوصيات التالية:

(1)- إطلاق برامج تدريبية مشتركة وإنشاء شبكة عربية لمراكز التميز في التقنيات الرقمية: تحث الرؤية على إطلاق برامج تدريبية عربية لتأهيل الكفاءات في مجالات الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وتحليل البيانات، والحوسبة السحابية، بحيث تعتمد على مناهج موحدة ومعايير تدريب معتمدة عربياً، بما يضمن رفع مستوى الكفاءة وتقليص فجوة المهارات الرقمية في الدول العربية وتطوير حلول تقنية عربية مبتكرة.

وحتى تتميز هذه البرامج بالمؤسسية والانتظام، تدعو الرؤية إلى دراسة مقترح تأسيس شبكة عربية لمراكز التميز المتخصصة في الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والتقنيات الرقمية الناشئة، بحيث تكون موزعة جغرافياً بين الدول العربية، وتعمل على البحث والتطوير، وتقديم برامج تدريبية متقدمة، لتعزيز التكامل العربي في هذا المجال. كما تشجع الرؤية على دراسة إنشاء منصة عربية موحدة للتعليم والتدريب في مجالات التقنيات الرقمية المتقدمة، بما يشمل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وعلوم البيانات، وتطوير برامج وشهادات تدريبية معتمدة على المستوى العربي تسهم في توحيد المعايير المهنية وبناء القدرات الرقمية العربية.

(2)- مواءمة المناهج التعليمية مع متطلبات التحول الرقمي: تدعو الرؤية إلى تحديث المناهج التعليمية في مختلف مراحل التعليم في الدول العربية، والعمل على إدماج مهارات البرمجة والتفكير الحاسوبي وأمن المعلومات وتقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن الخطط الدراسية، وذلك بالتنسيق بين وزارات التعليم والجهات المعنية بالتحول الرقمي. كما تشجع الرؤية على تضمين مفاهيم المواطنة الرقمية، والسلوك الآمن في الفضاء الرقمي، وحماية الخصوصية، والتوعية بمخاطر التنمر الإلكتروني ضمن المناهج التعليمية، بما يسهم في إعداد جيل أكثر وعياً ومسؤولية يمتلك المهارات الرقمية اللازمة لدعم مسارات التحول الرقمي وتعزيز مقومات السيادة الرقمية. كما تؤكد الرؤية على أهمية تطوير شراكات أكاديمية وبحثية بين الجامعات ومراكز البحث في الدول العربية في المجالات المرتبطة بالتقنيات الرقمية، بما يسهم في نقل المعرفة وتبادل الخبرات وتطوير برامج تعليمية متخصصة تتواكب مع متطلبات التحول الرقمي.

(3)- دعم برامج الابتعاث الدولي في المجالات الرقمية المتقدمة: تؤكد الرؤية أهمية توسيع برامج الابتعاث والتدريب الدولي في مجالات التقنيات الرقمية المتقدمة، بما يشمل الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وعلوم البيانات، والحوسبة السحابية، وغيرها من التخصصات المرتبطة بالتحول الرقمي. ويستهدف ذلك إتاحة الفرصة للكوادر العربية الشابة للالتحاق بالمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحث العالمية الرائدة، والانفتاح على التجارب الدولية المتقدمة في مجالات الابتكار والتكنولوجيا، حيث يسهم ذلك في اكتساب الخبرات العملية ونقل المعرفة وأفضل الممارسات المعمول بها عالمياً إلى الدول العربية.

كما تدعو الرؤية إلى تصميم برامج الابتعاث على النحو الذي يضمن الاستفادة الفعّالة من الخبرات المكتسبة، من خلال وضع سياسات وبرامج تحفيزية تشجع الكفاءات العربية على العودة بعد انتهاء فترات التدريب أو الدراسة، وتوفير بيئة مهنية وبحثية جاذبة تمكّن هذه الكفاءات من توظيف ما اكتسبته من خبرات في دعم مشروعات التحول الرقمي وتطوير التقنيات الحديثة داخل الدول العربية، وبما يسهم في الحد من ظاهرة هجرة العقول وتعزيز بناء رأس مال بشري عربي قادر على دعم مسارات التنمية الرقمية وترسيخ مقومات السيادة الرقمية.

(4)- دعم ريادة الأعمال التقنية والشركات الناشئة: تؤكد الرؤية أهمية تعزيز بيئة ريادة الأعمال في المجال التكنولوجي في الدول العربية، من خلال دعم المبادرات والبرامج التي تستهدف تنمية الشركات الناشئة العاملة في مجالات التقنيات المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وتحليل البيانات. كما تدعو إلى تشجيع إنشاء حاضنات أعمال متخصصة في التقنيات الرقمية، وتوفير آليات تمويل واستثمار داعمة للمشروعات الابتكارية، بما يسهم في تمكين رواد الأعمال العرب من تطوير حلول تقنية مبتكرة تلبي احتياجات الأسواق المحلية والعربية، وتقليل الاعتماد المفرط على التقنيات المستوردة، وهو ما يمثل أحد المقومات الأساسية لترسيخ السيادة الرقمية وتعزيز استقلالية القرار التكنولوجي في الدول العربية.

(5)- تشجيع تنظيم مسابقات وبرامج عربية دورية لاكتشاف ورعاية المواهب الشابة في مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والتقنيات الرقمية المتقدمة، بما يسهم في تنمية الكفاءات العربية وتحفيز الابتكار والإبداع التقني.

خامسًا: تنظيم المحتوى الرقمي وصون القيم المجتمعية العربية في الفضاء الرقمي.

يمثل تنظيم المحتوى الرقمي أحد الأبعاد المهمة للسيادة الرقمية، في ظل التأثير المتزايد للمنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل الرأي العام والاتجاهات الاجتماعية وتنامي انتشار خطاب الكراهية والتضليل المعلوماتي والمحتوى غير الملائم للفئات العمرية الصغيرة. وفي هذا السياق، تطرح الرؤية مجموعة من التوصيات التي تستهدف تعزيز قدرة الدول العربية على إدارة المحتوى الرقمي بما يتسق مع خصوصيتها الثقافية وقيمها المجتمعية، مع الاستفادة من التجارب الدولية المقارنة في هذا المجال، وذلك كالتالي:

(1)- تطوير أطر تشريعية لتنظيم عمل المنصات الرقمية: تدعو الرؤية إلى تطوير الأطر التشريعية الوطنية التي تنظم عمل المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي في الدول العربية، بما يحدد مسؤوليات هذه المنصات في التعامل مع المحتوى غير القانوني أو الضار، ويعزز الشفافية والمساءلة في إدارة المحتوى الرقمي، بما يحقق التوازن بين الانفتاح الرقمي من جهة وصون الاستقرار المجتمعي من جهة أخرى. ومن المهم أن تضع هذه الأطر التشريعية ضوابط تنظيمية تستهدف حماية الأطفال والمراهقين بشكل خاص من المحتوى غير الملائم، ومعايير واضحة لتصنيف المحتوى الرقمي والألعاب الإلكترونية.

(2)- تعزيز تنظيم الأسواق الرقمية والتجارة الإلكترونية: تشجع الرؤية الدول العربية على تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية الخاصة بالتجارة الإلكترونية والأسواق الرقمية، وتعزيز الثقة في المعاملات الرقمية، مع دراسة آليات للتنسيق والتعاون العربي في تسجيل المتاجر الإلكترونية وتبادل المعلومات بشأنها، بما يدعم الاقتصاد الرقمي العربي ويحافظ على حقوق المستهلكين والمنتجين. وفي هذا السياق، تحث الرؤية على الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجالات السيادة الرقمية وتنظيم المنصات الرقمية وحوكمة البيانات، بما يسهم في تطوير أطر تشريعية وتنظيمية عربية متوازنة تراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية للدول العربية، وتحافظ على مصالحها الاستراتيجية في الفضاء الرقمي.

ومن بين التجارب التي يمكن الاستفادة من بعض جوانبها في هذا المجال، تجربة جمهورية الصين الشعبية، التي عملت خلال السنوات الماضية على تطوير منظومة رقمية وطنية متكاملة، وتعزيز سيادتها على فضائها الرقمي من خلال بناء منصات وخدمات رقمية محلية، وتطوير أطر تشريعية وتنظيمية خاصة بحوكمة البيانات والأمن السيبراني وإدارة المحتوى الرقمي، بما يحقق التوازن بين متطلبات الأمن الرقمي وحماية البيانات الوطنية ودعم الابتكار والنمو الاقتصادي. وإذا كانت بعض الدول قد نجحت في تطوير نماذج وطنية متقدمة تعزز استقلالها الرقمي وتحافظ على خصوصيتها الثقافية والمجتمعية، فإن الدول العربية مدعوة إلى الاستفادة من هذه الخبرات الدولية وتطوير نماذجها الرقمية الخاصة، بما يعزز السيادة الرقمية العربية، ويدعم إنشاء وتطوير منصات وخدمات رقمية عربية قادرة على المنافسة، ويحافظ على الهوية الثقافية العربية والمصالح الوطنية للدول العربية.

(3)- تطوير آليات للإبلاغ عن الانتهاكات الرقمية التي تستهدف الأطفال: تشجع الرؤية الدول العربية على تطوير قنوات وآليات ميسرة وآمنة للإبلاغ عن الانتهاكات والمخاطر الرقمية التي تستهدف الأطفال، بما يضمن سرعة التعامل مع البلاغات، وحماية خصوصية المبلغين، وتعزيز التنسيق بين الجهات المختصة، بما يسهم في توفير بيئة رقمية أكثر أمانًا للأطفال. كما تدعو الرؤية إلى وضع معايير عربية استرشادية لسلامة الطفل الرقمية بما يراعي سن الطفل وحقه في الحماية وحقه في التعلم والوصول الآمن إلى المعرفة، وحق الأسرة في الحصول على أدوات قانونية وتربوية تساعدها على حماية الأبناء في الفضاء الرقمي. كما تدعو الرؤية إلى إدراج السلامة الرقمية للطفل ضمن التشريعات الوطنية.

(4)- **تطوير القدرات التقنية لرصد المحتوى الضار:** تؤكد الرؤية على أهمية تطوير القدرات التقنية الوطنية في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والخوارزميات المتقدمة لرصد خطاب الكراهية والمحتوى التحريضي ومحاولات التلاعب المنظم بالرأي العام، بما يسهم في تعزيز القدرة على التعامل مع التحديات المرتبطة بإدارة المحتوى الرقمي في الفضاء الإلكتروني. كما تؤكد الرؤية على أهمية تطوير أدوات وتقنيات عربية متخصصة في رصد وكشف المحتوى الضار والمزيف والمولد بالذكاء الاصطناعي، بما في ذلك الصور والفيديوهات والتسجيلات الصوتية المزيفة، على نحو يعزز القدرة الجماعية على حماية المجتمعات العربية من محاولات زعزعة الاستقرار أو إثارة الانقسامات الداخلية عبر الفضاء الرقمي.

(5)- **تطوير معايير عربية استرشادية لحماية القيم المجتمعية في الفضاء الرقمي:** تشجع الرؤية على إعداد مبادئ ومعايير عربية استرشادية تعنى بحماية القيم المجتمعية والخصوصية الثقافية في الفضاء الرقمي، بما يساعد الدول العربية على تطوير سياسات متوازنة في إدارة المحتوى الرقمي تراعي هذه الخصوصيات. والنظر في دراسة إعداد مدونة عربية للمحتوى الرقمي تحدد الضوابط الثقافية والقيمية الواجب مراعاتها. ويمكن أن تسهم هذه المبادئ في دعم التقارب بين السياسات الوطنية في الدول العربية في هذا المجال، وتعزيز قدرتها على التعامل مع التحديات المشتركة المرتبطة بالمحتوى الرقمي.

وفي هذا السياق، تؤكد الوثيقة على أهمية العمل على مبادرة البرلمان العربي التي أطلقها في المؤتمر الدولي حول الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، والذي عُقد بدولة قطر في مايو 2025، والمتعلقة بضرورة العمل على ميثاق شرف أخلاقي عربي بهدف وضع ضوابط أخلاقية وإنسانية لتنظيم استخدامات الذكاء الاصطناعي، على أن ينطلق هذا الميثاق من مباديء أساسية في مقدمتها الشفافية والمساءلة وعدم التمييز وحماية الخصوصية وتقييم المخاطر وحماية الأطفال والفئات الأكثر عرضة للتأثر وضمان عدم استخدام الخوارزميات في الإضرار بالحقوق والحريات.

(6)- **إعداد برامج عربية للتربية الرقمية**، تستهدف الأطفال والشباب والأسر والمعلمين، وتركز على الاستخدام الآمن والمسؤول للتقنية، وحماية الخصوصية، ومواجهة التنمر الإلكتروني والتحقق من الأخبار والتعامل مع المحتوى الضار وفهم آثار الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية.

(7)- **تعزيز التعاون مع المنصات الرقمية العالمية:** تشجع الرؤية على تطوير قنوات تواصل مؤسسية منتظمة بين الجهات التنظيمية المختصة في الدول العربية والمنصات الرقمية العالمية الكبرى، بما يسهم في تسهيل معالجة المحتوى المخالف للقوانين الوطنية أو الذي يتعارض مع القيم المجتمعية في الدول العربية. كما يهدف هذا التعاون إلى تعزيز سرعة الاستجابة لطلبات إزالة أو تقييد المحتوى غير القانوني أو غير المناسب لقيم وثقافة المجتمعات العربية.

(8)- **تعزيز الوعي والثقافة الرقمية:** تؤكد الرؤية أهمية نشر الوعي المجتمعي بأهمية التقنيات الرقمية الحديثة، وتعزيز الثقافة الرقمية لدى مختلف فئات المجتمع، إلى جانب التوعية بالمخاطر والتحديات المرتبطة بسوء استخدام هذه التقنيات وانعكاساتها على الأمن الوطني والأمن الشخصي، بما يسهم في بناء مجتمع رقمي واعٍ وقادر على الاستفادة الآمنة والمسؤولة من التطورات التقنية المتسارعة.

وأخيراً، تشجع الرؤية على دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - بالتنسيق مع مجلس وزراء الأمن السيبراني العرب والبرلمان العربي والمجالس والبرلمانات العربية والجهات الوطنية المختصة - إلى وضع آلية تنفيذ هذه الرؤية، وإعداد تقارير دورية بشأن مستوى التقدم والمبادرات المنفذة والتحديات القائمة، على أن تعرض نتائج المتابعة على الاجتماعات العربية المختصة، مع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية والتشريعات والأولويات الخاصة بكل دولة.

خاتمة:

إن تعزيز السيادة الرقمية العربية لم يعد خياراً مؤجلًا، بل ضرورة استراتيجية تفرضها طبيعة التحولات الرقمية المتسارعة. وهو ما يتطلب الانتقال من الجهود الوطنية المتفرقة إلى مقاربة عربية أكثر تكاملًا، تقوم على تنسيق التشريعات، وتعزيز التعاون في البنية التحتية الرقمية، وتطوير القدرات البشرية، وترسيخ منظومات الأمن السيبراني، وصون القيم المجتمعية في الفضاء الرقمي.

وانطلاقًا من الدور المحوري الذي تضطلع به البرلمانات والمجالس التشريعية في تطوير الأطر القانونية ومتابعة السياسات العامة، فإن هذه الرؤية تمثل خطوة نحو تعزيز العمل البرلماني العربي المشترك في مجال الحوكمة الرقمية، بما يدعم جهود الدول العربية في بناء منظومة رقمية أكثر أمنًا واستقلالًا، ويعزز حضورها في النقاشات الدولية المتعلقة بمستقبل الحوكمة الرقمية العالمية.

كما تؤكد الرؤية على أهمية الدور الذي تضطلع به البرلمانات والمجالس التشريعية العربية ليس فقط في تطوير الأطر التشريعية ومتابعة تنفيذ السياسات العامة ذات الصلة بالتحول الرقمي، وإنما أيضًا في تعزيز الحوار المجتمعي حول قضايا التحول الرقمي والحوكمة الرقمية، ونشر الوعي بأهميتها، بما يسهم في بناء بيئة رقمية عربية أكثر أمانًا واستدامة وشمولًا.

وختاماً، فإن ترسيخ السيادة الرقمية العربية يمثل مشروعًا استراتيجيًا طويل المدى، يتطلب تضافر الجهود بين الحكومات والبرلمانات ومؤسسات البحث العلمي والقطاع الخاص، من أجل بناء فضاء رقمي عربي قادر على حماية مصالحه الحيوية، ومواكبة التحولات التكنولوجية المتسارعة، والمساهمة الفاعلة في صياغة مستقبل النظام الرقمي العالمي بما يعكس أولويات الدول العربية وتطلعات شعوبها.

... انتهت ...